



الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن المشاركة في الاستعراض الإقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تحتل المنطقة العربية مكاناً كبيراً على خريطة الهجرة الدولية على المستوى العالمي، حيث تضم بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مقصد، وبلدان تجمع بين هذه الحالات الثلاثة أو بين حالتين منهم. كما تعتبر العديد من البلدان العربية نقاطاً مهمة للعبور على طرق الهجرة غير النظامية وخاصةً دول شمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط والتي تعد معبراً أساسياً إلى أوروبا. وفي عام 2019، استضافت المنطقة العربية أكثر من 40 مليون مهاجر، بينما قدر عدد المهاجرين من المنطقة بنحو 31 مليون مهاجر.

وقد شهدت المنطقة العربية حالة من عدم الاستقرار منذ عام 2011 أدت إلى خروج ملايين المهجرين والنازحين واللاجئين من بلدانهم الأصلية، وزيادة موجات الهجرة المختلطة بطريقة غير نظامية وما يصاحبها من مخاطر، كما ظهرت مشكلة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات وكيفية حمايتهم وإعادةهم إلى أوطانهم الأصلية.

واستجابةً للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية في مجال الهجرة واللجوء، ورغبةً في إيجاد آلية دائمة للتنسيق بين الدول العربية الأعضاء في هذا المجال، تم إنشاء عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP) بقرار من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري عام 2014، كمنتدى مرن غير رسمي وغير ملزم للدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لتسهيل الحوار والتعاون فيما بينها. وتقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بدور الأمانة الفنية لعملية التشاور، كما تتولى رئاستها وتمثلها في الفعاليات الدولية.

وكان من بين أهداف عملية التشاور العربية: مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية؛ وخلق شبكات للتواصل بين حكومات الدول الأعضاء لتسهيل تنسيق السياسات والمواقف؛ وتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات وتقديم المشورة؛ ورفع وعي الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار، قامت عملية التشاور العربية منذ إنشائها بلعب دور هام وفعال للتحضير للفعاليات الدولية ذات الصلة بقضايا الهجرة واللجوء؛ ونشير هنا على وجه الخصوص إلى التحضير للاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقد عام 2016 والذي خرج بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين ونص على وضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي للاجئين.

وقبل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، عقدت عملية التشاور اجتماعاً استثنائياً يومي 25-26/7/2017 تحضيراً للمشاورات التي جرت حول الاتفاقيين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وخرج الاجتماع بوثيقتين ختاميتين أحدهما كانت حول "مساهمة عملية التشاور في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، والتي تضمنت أهم الرسائل الرئيسية للمنطقة العربية لتضمينها في الاتفاق العالمي للهجرة. وتم رفع هذه الوثيقة إلى الميسرين المشاركين للمشاورات الخاصة بالاتفاق، وتم وضعها على الصفحات ذات الصلة على شبكة الإنترنت. وقامت الأمانة الفنية بالتنسيق مع بعثة الجامعة العربية في نيويورك لإحاطة المجموعة العربية بالموقف العربي وحثها على المشاركة الفعالة في المشاورات والمفاوضات الحكومية بصورة موحدة. كما تم عرض أهم الرسائل التي تضمنتها هذه الوثيقة خلال "الاجتماع التشاوري الإقليمي للتحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، وذلك في بيروت في 26-27/9/2017، وهو الاجتماع الذي تم عرض مخرجاته في "الاجتماع التحضيري للمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة" الذي استضافته المكسيك خلال الفترة من 4-6/12/2017.

وبعد اعتماد الاتفاق، واستكمالاً للجهود السابقة، ووعياً بأن أداء نظم الهجرة يتحسن بالمناقشة المستمرة للموضوع وتبادل الخبرات والتعلم من الأخطاء ومعالجة التحديات بما يجعل هذه النظم قادرة على التكيف والتعامل مع الاحتياجات والوقائع الجديدة، تقوم الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية بجهود مستمرة منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، حيث يتم مناقشة الموضوع بصورة مستمرة خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور، وآخرها الاجتماع السادس الذي عقد في يوليو 2020. ويتم دعوة المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لتقديم عروض خلال هذه الاجتماعات لإبقاء الدول الأعضاء على اطلاع بكل ما يحدث بخصوص الاتفاق ورفع وعيهم بعملية استعراض الاتفاق بمستوياتها المختلفة الوطنية والإقليمية والعالمية، وإتاحة الفرصة للنقاش والحوار بين الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة والتعرف على التحديات التي تواجه الدول عند القيام بتنفيذ الاتفاق. وتمثل هذه الاجتماعات فرصة للحكومات للاسترشاد بتجارب بعضها البعض وتحسين سياساتها للوصول إلى هجرة

آمنة ومنظمة ونظامية. هذا إلى جانب حرص الأمانة الفنية على اطلاع الدول الأعضاء على المستجدات بشأن الاتفاق من خلال أوراق المعلومات والملفات الوثائقية التي تقوم بإعدادها وإرسالها للدول بصورة مستمرة.

كما قامت الأمانة الفنية لعملية التشاور بعمل عرض تضمن جهودها لوضع واعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، وذلك خلال "المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية" بالقاهرة يومي 3-4/12/2019، وذلك بالشراكة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية.

وتشارك عملية التشاور العربية الإقليمية في عملية الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة، الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، وذلك من خلال: إعداد هذه الوثيقة بوصفها "بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية"؛ والمشاركة في المشاورات مع عمليات التشاور الإقليمية الأخرى في المنطقة والتي تضم في عضويتها دولاً عربية وعرض هذا البيان خلالها؛ وبالتالي تضمين هذه الجهود في التقرير الذي سيصدر عن المشاورات والذي سيعرض في منتدى استعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية المزمع عقده في الربع الأول من 2021. كما أنه من المفترض أن يتم تضمين هذا البيان في التقرير الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية والذي سيعرض في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية IMRF الذي سيعقد في عام 2022.

وتولي المنطقة العربية اهتماماً كبيراً بالاتفاق العالمي للهجرة - الذي صوتت لاعتماده 20 دولة عربية - وتعزز المنطقة الاعتماد عليه من أجل تعزيز سياسات الهجرة وحوكمتها والتعاون بشأنها. وقد قامت 12 دول عربية حتى الآن بإعداد تقاريرها الوطنية الطوعية للعرض في منتدى استعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية في الربع الأول من عام 2021 ومن ثم في منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2022، ومن المتوقع أن يزيد عدد الدول التي ستقدم تقاريرها الوطنية في الفترة القادمة.

إن الاتفاق العالمي تم اعتماده منذ عامين فقط وهي فترة غير كافية للقيام بإجراءات وتغييرات سياسية كبيرة، وخاصةً في ظل الأزمة التي واجهها العالم بظهور جائحة كورونا منذ نهاية عام 2019. وقد أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تم إطلاقه في 1 ديسمبر 2020 على ذلك مشيراً إلى أن الجائحة كانت عاملاً معطلاً لتنفيذ الاتفاق العالمي. وقد اهتمت عملية التشاور

العربية الإقليمية بهذا الموضوع وتناولته بالنقاش خلال اجتماعها السادس الذي عقد عبر الفيديو كونفراس بتاريخ 2020/7/13، وصدر عنه بياناً بشأن "تأثير جائحة كورونا على المهاجرين واللاجئين" تضمن التأكيد على ضمان الاسترشاد بالمواثيق والاتفاقات الدولية والخطط العالمية ذات الصلة والعمل على تنفيذ أهدافها ومبادئها لحماية المهاجرين واللاجئين والحفاظ على حقوقهم، وعلى رأسها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وعلى الرغم من أن الاتفاق العالمي يدعو إلى اعتماد نهج شامل جامع، فإن تنفيذه ليس عملية نموذجية تنطبق على جميع السياقات بل هي تختلف باختلاف ظروف كل دولة. واختلاف حالة الهجرة في المنطقة العربية التي تضم بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مقصد -كما سبقت الإشارة- يؤدي إلى اختلاف الأولويات بين هذه الدول حسب طبيعة كل دولة وظروفها. ومع الإيمان بأهمية كل أهداف الاتفاق العالمي الـ23، إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تشكل أولويات لدول المنطقة العربية على النحو الآتي:

- الهدف الأول: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.
- الهدف الخامس: تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
- الهدف التاسع: تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.
- الهدف العاشر: منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.
- الهدف الحادي عشر: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.
- الهدف السابع عشر: القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة.
- الهدف الثامن عشر: الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
- الهدف التاسع عشر: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.
- الهدف العشرون: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.
- الهدف الثالث والعشرون: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

كما يمكن القول بأن المنطقة تحتاج إلى تقديم الدعم التقني والمادي وبناء القدرات في مجالات: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة (الهدف الأول)؛ وتقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة (الهدف الثالث)؛ وإنقاذ الأروا□ وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين (الهدف الثامن).

في الفترة القادمة، تعتمزم عملية التشاور العربية مواصلة جهودها الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال: استمرار الحوار بين الدول الأعضاء وتعزيزه؛ وتبادل التجارب والخبرات؛ والتعلم من الأقران بشأن تطوير الممارسات والدروس المستفادة والتحديات المستمرة؛ وتوحيد الرؤى العربية وتنسيق السياسات بين دول المنطقة في مجال الهجرة. إلى جانب العمل على ضمان مشاركة الدول الأعضاء بفعالية في كافة الفعاليات المتعلقة به على المستوى الإقليمي والعالمي وصولاً إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية المزمع عقده عام 2022. كما أنها تعتمزم اقتراح وضع خطة إقليمية حول أحد الأولويات الخاصة بالمنطقة العربية بالتعاون مع الشركاء وعلى رأسهم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وذلك استناداً إلى نتائج التقرير الإقليمي لاستعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

كما ستستمر الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية في تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية بهدف تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية في العمل وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء، وذلك بما يتفق مع الهدف 23 من أهداف الاتفاق العالمي. وحيث أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هي الأمانة الفنية لعملية التشاور، فإنها تستفيد من آليات التعاون والتنسيق المختلفة التي تشارك فيها، ومذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون التي وقعتها في هذا المجال مع جهات أخرى، بما يعزز التعاون والشراكة بينها وبين هذه الجهات الدولية والإقليمية.